

شركة تابعة لـ «الامتياز» توقع عقداً بـ 28.5 مليون دينار

أفادت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (الامتياز) بأنها وقعت عقداً بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية وشركة الدار للهندسة والإنشاءات، تابعة للمجموعة وشركاتها التابعة بنسبة 50.6%، حيث يشتمل على إنشاء وإنجاز وصيانة الطرق ومواقف السيارات وشبكات خدمات البنية التحتية وتحديد القسائم ومحطات المحولات الفرعية. وقالت الشركة إن قيمة العقد تبلغ 28.5 مليون دينار فيما تصل مدة التنفيذ إلى 800 يوم، مشيرة إلى أن الأرباح المتوقعة عن العقد تقدر بـ 1.7 مليون دينار لشركة الدار للهندسة والإنشاءات. وذكرت أنه سيظهر التأثير المحاسبي على البيانات المالية لـ «الامتياز» بدءاً من الربع الأول من العام المقبل 2015.

حكم لصالح تابعة لـ «أجيليتي» بـ 68 مليون دينار

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية (أجيليتي) أن شركة جلوبال كليرينج هاوس سستمز - إحدى الشركات التابعة للمجموعة - قد رفعت دعويين ضد مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته وآخرين، وذلك عن جزء من الأضرار التي لحقتها بسبب عدم تنفيذ الإدارة العامة للجمارك العقد المبرم في عقد المزايدة الخاص بـ «مشروع تطوير وتشغيل وصيانة الخدمات المساندة للعمل الجمركي بمرفق الإدارة العامة للجمارك». وأوضحت «أجيليتي» أنه وبجلسة الأحد 15 يونيو 2014 قضت عدالة المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالزام المدعى عليه الثاني «مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته»، بأن يؤدي للشركة المدعية مبلغاً قدره 68.1 مليون دينار، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً اعتباراً من تاريخ صدور الحكم نهائياً، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات والزمته المناسب من المصروفات شاملة آتباع المحاماة. وقالت الشركة على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن هذا الحكم ليس له تأثير على البيانات المالية للشركة في الوقت الحالي، حيث أنه حكم صادر من محكمة أول درجة ويجوز الطعن عليه بالاستئناف.

18 مليون دينار خسائر «أنابيب» في 2013

أعلنت الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية (أنابيب) عن بياناتها المالية السنوية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2013 محققة خسائر قدرها 18.1 مليون دينار مقابل خسائر بنحو 6.9 ملايين دينار سجلتها الشركة في عام 2012، وقرر مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة بذلك.

«التمدين»: إنتمام إجراءات استحواذ على 6,3% من أسهم «تمدين ع»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه بناء على موافقة هيئة أسواق المال لشركة التمدين الاستثمارية - حساب عملاء على استحواذ عدد 23,5 مليون سهم من أسهم شركة التمدين العقارية والتي تمثل نسبتها 6,3% من رأسمال شركة التمدين العقارية بسعر 265 فلساً للسهم الواحد بقيمة إجمالية 6,2 ملايين دينار فقد تم الانتهاء من إجراءات تنفيذ صفقة الاستحواذ على أسهم شركة التمدين العقارية بتاريخ الإثنين 16/6/2014.

«إيه إم بست» تثبت تصنيف القوة المالية لـ «الخليج للتأمين» عند الفئة «إيه» ممتاز

أعلنت شركة مجموعة الخليج للتأمين (خليج ت) أن وكالة التصنيف الائتماني «إيه إم بست» تثبت تصنيفات المجموعة الخاصة بالقوة المالية بالإضافة إلى التصنيف الائتماني المصدر عند مستوى (إيه-) ممتاز عن تصنيف النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية، حيث أصدرت الوكالة تقريرها عن نتائج التصنيف الخاصة بالمجموعة لعام 2013/2014 بتاريخ 12 يونيو 2014 موضحة فيه مبررات تثبت تصنيفها للمجموعة. وقالت الشركة أن الوكالة قامت بتحسين نظرتها المستقبلية للمجموعة من مستقرة إلى إيجابية انعكاساً إلى التحسن التدريجي لمستوى كفاءة رأس المال المتعلق بالخطوط الخاصة بالمجموعة، ومكانة الأعمال الإقليمية القوية للمجموعة، وكذلك الربحية القوية، بالإضافة إلى تطوير إدارة المخاطر المستمر.

مدولات التصنيف الائتماني:

يعتبر التصنيف الائتماني لمجموعة الخليج للتأمين من أعلى التصنيفات الائتمانية لشركات التأمين على المستوى الإقليمي، مما يعكس القوة المالية للمجموعة بالإضافة إلى إدارة مخاطرها بما يتناسب مع حجم أعمال المجموعة إقليمياً، وكفاءة رأس مالها القوي المدعم بربحية وملاءة مالية كبيرة. وترى وكالة «إيه إم بست» أن التصنيف الائتماني «إيه-» ممتاز يمنح للشركات التي لديها قدرة ممتازة على الوفاء بالتزاماتها السارية الخاصة بعمليات التأمين. كما تعبر النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني عن الاتجاه المحتمل للتصنيف على المدى المتوسط الذي يتراوح ما بين 12 و 36 شهراً، وتعتبر النظرة المستقبلية الإيجابية لمجموعة الخليج للتأمين إشارة لاحتسابية رفع التصنيف الائتماني للمجموعة بما يتناسب مع مستوى التصنيف الحالي للأسواق المالية المتواترة.

مبررات التصنيف بما يعكسه حول أوضاع مجموعة الخليج للتأمين:

يستفيد كل من وكلاء التأمين والوسطاء والمستشارين الماليين والبنوك ومهنيي التأمين من التصنيف الائتماني وتقييم القوة المالية التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرار سواء الخاص بالتأمين أو الاستثمار، وفي السنوات الأخيرة أصبح للتقييم أيضاً أهمية متزايدة في مساعدة المستثمرين أنفسهم في عملية الاختيار بين شركات التأمين. هذا وقد أعلنت وكالة «إيه إم بست» في تقريرها عن مجموعة الخليج للتأمين أن المجموعة تعتبر من أكبر مجموعات التأمين وأكثر تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع وضع تنافسي قوي في الكويت والأردن والبحرين ومصر وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة لديها أيضاً مصالح في سورية والعراق ولبنان والسعودية والإمارات. وقد أضافت الوكالة أن مجموعة الخليج للتأمين على المدى الطويل، لديها خطط طموحة للنمو، ومن المتوقع أن يستمر التوسع إقليمياً عن طريق الفرص المناسبة التي تقدم نفسها، وفي عام 2013، نما إجمالي الأقساط المكتتة للمجموعة بنسبة 8% ليصل حجمها إلى حوالي 160 مليون دينار (حوالي 569 مليون دولار).

شركة مدرجة في بورصة قطر حيث تشكل القيمة السوقية لمكونات المؤشر المحتسبة على أساس الأسهم المتاحة للتداول حوالي 49% من إجمالي القيمة السوقية لجميع الأسهم المدرجة. كما يتم اختيار مكونات المؤشر بناء على أعلى 20 شركة حسب وزن القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول والأكثر سيولة من حيث المتوسط اليومي للقيمة المتداولة. يتم مراجعة مكونات المؤشر على أساس نصف سنوي (خلال شهري مارس وسبتمبر من كل عام) وذلك بعد تعديل عدد الأسهم المتاحة للتداول وتصنيف الشركات الأكثر سيولة خلال فترة الستة أشهر التي تسبق تاريخ المراجعة لمكونات المؤشر. بلغت القيمة السوقية لمكونات المؤشر على أساس الأسهم المتاحة للتداول نحو 356 مليار ريال قطري بينما بلغت القيمة السوقية الإجمالية للبورصة 730 مليار ريال.

مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية يتكون مؤشر MSM 30 من 30 شركة من أصل 56 شركة مدرجة في السوق النظامية ويتعقب المؤشر 85% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق النظامية و54% من إجمالي بورصة مسقط. يتم اختيار الشركات على أساس السيولة المتداولة ووزن القيمة السوقية للشركات المدرجة. عند احتساب المؤشر يتم قياس وزن كل شركة في المؤشر بعدد الأسهم المتاحة للتداول فقط وذلك بعد استبعاد أسهم المؤسسين (المحسوزة لمدة سنتين) وأسهم الحكومة، ومجموع المكيال التي تبلغ 10% أو أكثر من رأسمال الشركة. هذا إلى جانب استبعاد جميع الأسهم غير القابلة للتداول لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر.

ويتم تعديل مكونات المؤشر على أساس ربع سنوي. يتميز مؤشر مسقط MSM Index 30 عن باقي المؤشرات (باستثناء مؤشر سوق دبي المالي بحد أقصى لوزن السهم حد أقصى لوزن الشركة الواحدة في المؤشر بحيث لا يتجاوز الـ 10% بهدف الحد من تأثير الشركات ذات الوزن المرجح في القيمة السوقية على حركة المؤشر.

مؤشر بورصة قطر

يتكون مؤشر QE 20 من 20 شركة من أصل 43

كويت 15: تكون هذه المراجعة مبنية على البيانات المجمع بعد إغلاق المؤشر في نهاية يوم التداول من شهري مايو ونوفمبر من كل عام، ويتم تطبيق التغييرات على مكونات المؤشر (استبدالها) ومراجعة وزن كل شركة في المؤشر بعد إقفاله في ثالث يوم خميس في كل من شهري يونيو وديسمبر من كل عام. أما السيولة فيتم قياسها باحتساب معدل الدوران للشركات لفترة ستة أشهر وذلك من ديسمبر إلى مايو ومن يونيو إلى نوفمبر. وخلال المراجعة الدورية يتم اختيار 3 إلى 5 شركات احتياطية للمؤشر، حيث يتم استبدال الشركة التي يتم استبعادها من مؤشر الكويت 15 بالشركة ذات التصنيف الأعلى في لائحة الاحتياط وفقاً لمعايير القيمة السوقية والسيولة المتداولة.

المؤشر السعودي

يتكون مؤشر تداول من جميع الشركات المدرجة ويتم احتساب المؤشر العام لسوق ومؤشرات القطاعات على أساس القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول (Free-Float Market Capitalization) والتي تشكل حالياً 44% من إجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي (Full Market Capitalization). بلغت القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول في سوق الأسهم السعودي حوالي 877 مليار ريال بالقرارة مع 1,99 ترليون ريال لإجمالي القيمة السوقية لجميع أسهم رؤوس أموال الشركات المدرجة وبالتالي تكون القيمة السوقية للأسهم غير المتاحة للتداول والمستبعدة من احتساب المؤشر قد بلغت 1,12 ترليون ريال أو ما يعادل 66% من إجمالي السوق. يستبعد من عملية احتساب المؤشر الأسهم غير المتاحة للتداول والتي تتضمن الأسهم المملوكة من الحكومة أو مؤسساتها، الشركاء الأجانب إذا كان محظوراً عليه البيع دون موافقة الجهات الإشرافية، الشركاء المؤسسين خلال فترة الحظر ومن يملك 10% أو أكثر من رأس المال. تتم مراجعة مكونات المؤشر على أساس ربع سنوي وذلك لتعديل عدد الأسهم المتاحة للتداول.

كيف يتم احتساب المؤشرات في أسواق الخليج؟

مؤشر كويت 15

صمم مؤشر كويت 15، المؤشر الوزني على أساس القيمة السوقية للأسهم، ليكون مقياساً لآداء البورصة ولتتبع أداء سوق الكويت للأوراق المالية بشكل كلي بغرض الحصول على أقصى قدر من الشفافية وتسهيل تداول المشتقات.

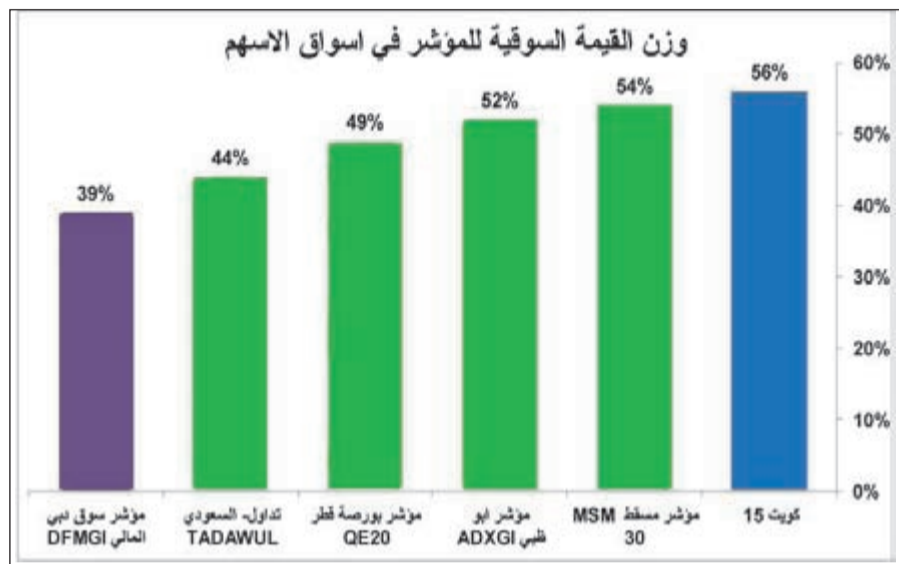
آلية اختيار الشركات: تتم مراجعة واختيار مكونات مؤشر كويت 15 كل ستة أشهر ليعكس الشركات ذات السيولة الأعلى والوزن الأكبر من حيث القيمة السوقية المراجعة الدورية للمؤشر

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

مؤشر «كويت 15» لا يشبه المؤشرات الخليجية الأكثر تطوراً بحسبة الأسهم

تصحيح المؤشرات يبدأ باحتساب الأسهم المتاحة للتداول



سريعة ومرنة.

وبما ان بورصة الكويت كغيرها من البورصات الخليجية حيث ان نسبة كبيرة من الشركات تعود ملكيتها الى المساهمين الرئيسيين والمجاميع الاستثمارية والمؤسسات الحكومية والصناديق الاستثمارية، فان اعتماد الأسهم وذلك باستبعاد الأسهم التي لا يتم التداول عليها والمسوكة من قبل المؤسسات والصناديق الاستثمارية والجهات الحكومية. بالرغم من الفارق في احتساب الوزن، هناك فواسم مشتركة بين مؤشر كويت 15 ومؤشرات أسواق الأسهم الخليجية فمعظمها مؤشرات وزنية وكذلك تأخذ عينة من الأسهم المدرجة (باستثناء مؤشرات دبي و ابو ظبي وتداول التي تتضمن جميع الأسهم المدرجة في السوق)، حيث يتم انتقاء الأسهم على أساس معايير السيولة المتداولة ووزن القيمة الرأسمالية.

إصلاح المؤشرات

ان الخطوات الإصلاحية المتعلقة بإطلاق سلة المؤشرات الوزنية بما فيها مؤشر كويت 15 من شأنها ان تساهم في تعزيز أطر الاستثمار المؤسسي الصحيح في المدى المتوسط عبر المتداولة (Exchange Traded Funds -) التي تعكس أداء المؤشر الذي تتعقبه صناديق الاستثمار وتوفر العديد من الفرص عبر تنوع محفظة الاستثمارات والحد من المخاطر، حيث تعتبر الـ ETFs بمنزلة صناديق أسهم استثمارية تستثمر في المؤشر على شكل وحدات والتي تكون عادة عملية شراؤها وبيعها في البورصة

بورصات المجموعات

تفترض استبعاد

الأسهم غير المتاحة

للأفراد لتحسين

القياس

أسواق الخليج

استوعبت خصوصية

المنطقة فاستبعدت

أسهم الحكومات

والعائلات

حقيقة البورصة

الكويتية ستظهر أكثر

لونه إلغاء الأسهم

غير المتاحة للتداول

المحور المالي

على الرغم من دقة المؤشرات الوزنية التي تعكس الأداء الحقيقي لأسواق الأسهم والقطاعات، على عكس المؤشر السعري الذي يساوي بين جميع الأسهم المدرجة من حيث وزن القيمة السوقية، إلا أن وزن الشركات التي يتألف منها مؤشر كويت 15 بنسبة 56% من إجمالي القيمة السوقية لجميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت بالأوراق المالية بعد مرتفعا بالمقارنة مع بعض مؤشرات أسواق الأسهم العربية.

وقد اعتمد مؤشر كويت 15 على القيمة السوقية لإجمالي الأسهم المدرجة (Full Market Capitalization) من القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول (Free-Float Market Capitalization) والتي يعتمدها كل من مؤشر تداول-السعودية ومؤشر بورصة مسقط MSM30 ومؤشر بورصة قطر QE20 والأوراق المالية ADX General Index ومؤشر سوق دبي المالي DFM General Index ومؤشر بورصة مصر EGX30.

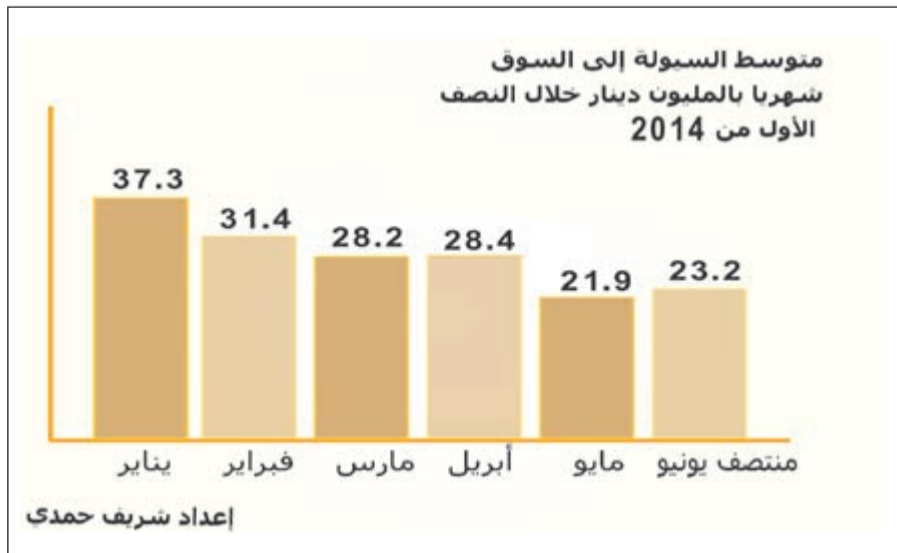
وهذه المؤشرات تعتمد على احتساب وزن الأسهم على أساس القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول فقط (Free-Float Shares). وبالتالي استبعاد الأسهم غير المتاحة للتداول والتي تتضمن الأسهم التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات الحكومية والمؤسسات والصناديق الاستثمارية بالإضافة إلى ملكية المؤسسين والشركاء الاستراتيجيين التي تتجاوز الـ 10% أو 5% من رأس المال وكذلك الأسهم التي تحتاج إلى تقييد مسبق من الجهات التشريعية لبيعها في السوق (الرهونة).

فعلى سبيل المثال يتعقب مؤشر سوق دبي المالي DFMGI 30 شركة إماراتية مدرجة قيمتها السوقية على أساس الأسهم المتاحة للتداول نحو 146,2 مليار درهم أي ما يعادل 39% من إجمالي القيمة السوقية التي سجلت 373,5 مليار درهم.

مؤشرات مرجحة

لذلك يتبين أن جميع هذه المؤشرات تتميز عن مؤشر كويت 15 بأنها مؤشرات مرجحة بنسبة الأسهم المتاحة للتداول (Free-Float Indices) والتي تعتمد في طريقة احتسابها على القيمة

70% انخفاض متوقع لإيرادات شركات الوساطة بالنصف الأول



بان يؤثر ذلك في قدرة بعض الشركات على الاستثمار في السوق في حال استمر وضع السوق على ما هو عليه. وذكرت الواسطة في ظل الأتي:

- توجه السيولة الكويتية إلى أسواق المنطقة التي تشهد رواجاً كبيراً وتحقق مكاسب للمستثمرين فيها مقارنة بسوق الكويت المالي.
- انصاع شركات الوساطة إلى قرار هيئة أسواق المال بدفع 100 دينار مقابل تجديد التراخيص، وسقط توقعات

السيولة أقل من 22 مليون دينار، وهو تراجع لافت يفسر نسبة الانخفاض في النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع العام الذي سبقه.

- عدم وجود خدمات جديدة لتقديمها شركات الوساطة لعملائها، والانتفاء بتنفيذ صفقات البيع والشراء مقابل العمولات المقررة، وهو ما يعني أن كثيراً من هذه الشركات بالكاد تغلبي التزاماتها.
- عدم حسم النزاع القائم حول أحقية شركات الوساطة



شريف حمدي

من العام الماضي. وذكرت المصادر عدة أسباب وراء الانخفاض اللافت في الإيرادات وهي كالتالي:

- ضعف القيمة النقدية التي يتم ضخها في بورصة الكويت بشكل عام منذ بداية العام الحالي مقارنة مع الستة أشهر الأولى من 2013، حيث كان متوسط السيولة شهرياً في حدود 50 مليون دينار، ووصل في شهر مايو 2013 إلى 107 ملايين دينار، وبالمقارنة مع شهر مايو الماضي كان متوسط

توقعت مصادر مطلعة لـ«الانباء» أن تتراجع إيرادات شركات الوساطة المالية بسوق الكويت المالي خلال النصف الأول من 2014 بنسبة قد تصل إلى 70%، وذلك مقارنة مع الفترة ذاتها من 2013.

وتقدر إيرادات الـ 6 أشهر الأولى من العام الحالي بنحو 6 ملايين دينار تقريباً، تراجعاً من 10,2 ملايين دينار حققها هذه الشركات في النصف الأول